الأمم المتحدة

A/C.3/70/SR.35

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
18 December 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٣٠تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد ديمبسي (نائب الرئيس) .....(كندا)

ثم: السيد هلال (الرئيس) ..... (المغرب)

ثم: السيدة كوبرادزه (نائبة الرئيس) .....(جورجيا)

المحتويات

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقرّرين والممثلين الخاصّين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-18971X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب الرئيس السيد هلال (المغرب)، ترأس اللجنة السيد دمبسي (كندا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/70/40)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/70/56، وA/70/111، وA/70/154، وA/70/166، وA/70/167، وA/70/203، وA/70/212، وA/70/213، وA/70/216، وA/70/217، وA/70/255، وA/70/257، وA/70/258، وA/70/259، وA/70/260، وA/70/261، وA/70/263، وA/70/266، وA/70/270، وA/70/271، وA/70/274، وA/70/275، وA/70/279، وA/70/279/Corr.1، وA/70/285، وA/70/286، وA/70/287، وA/70/290، وA/70/297، وA/70/303، وA/70/304، وA/70/306، وA/70/310، وA/70/316، وA/70/334، وA/70/342، وA/70/345، وA/70/347، وA/70/361، وA/70/371، وA/70/405، وA/70/414، وA/70/415، وA/70/438؛ وA/HRC/29/L.3)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/70/313، وA/70/332، وA/70/352، وA/70/362، وA/70/392، وA/70/393، وA/70/411، وA/70/412؛ وA/C.3/70/2، وA/C.3/70/4، وA/C.3/70/5).

١ - السيد أونيا غارسيس (إكوادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن بلدان الجماعة تفخر بمجتمعاتها المتعددة الأعراق والثقافات التي نشأت عن تدفقات المهاجرين. وتتطلب الوقائع المعقدة للهجرة الدولية، بما يشمل الزيادة الأخيرة في العودة الطوعية، أن يجري تناولها بالمزيد من الدراسة. وأكد من جديد التزام الجماعة بالإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، فقال إن دول المنشأ والمرور العابر والمقصد ينبغي أن تعمل معاً من أجل حماية حقوق المهاجرين وتعزيزها. ويلزم وجود تنسيق وتعاون وحوار شامل للجميع للاستفادة من فوائد الهجرة والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الكبيرة التي تواجهها بلدان المرور العابر والمقصد.

٢ - وأردف يقول إن ما يثير القلق بوجه خاص هو الاستغلال الحالي للمهاجرين. ومن الأهمية البالغة بمكان أن تُتخذ جميع التدابير لحمايتهم من أنشطة الجماعات الاجرامية التي تسعى إلى التربح من ضعفهم. وتدين جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشدة أعمال العنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تجاه المهاجرين. وينبغي للدول أن تمكن المهاجرين من الاحتفاظ بثقافاتهم ولغاتهم وتقاليدهم. وينبغي أن تعزز إيجاد مجتمعات أكثر تسامحاً وتكاملاً وأن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير تتسم بالتمييز أو الوصم لأي جماعة أو قد تؤثر سلباً على المهاجرين وأفراد أسرهم. فالمهارات التي يتحلى بها الذين في الشتات، إنْ جرى تعهدها بالرعاية، يمكن أن تعزز التنمية في بلدان المنشأ والمرور العابر والمقصد.

٣ - وأعرب عن بالغ القلق إزاء ضعف الأطفال المهاجرين المحتجزين، فشدد على ضرورة حماية حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين، ولا سيما الأطفال غير المصحوبين ببالغين، وضرورة توفير الصحة والتعليم لهم. وينبغي أن تتصدى بلدان المرور العابر وبلدان المقصد للهجرة غير الشرعية من منظور إنساني مع إيلاء اهتمام خاص لمصالح الطفل الفضلى. ولئن كان للدول الأعضاء حق في تنظيم

الهجرة داخل حدودها، ينبغي ألا تجور على حق الأطفال المهاجرين هجرة غير شرعية في العيش مع أسرهم وفي الحصول على الحماية والمساعدة من سلطات بلد المقصد. والتمييز في الرعاية الصحية أو التعليم يمكن أن يؤثر على المهاجرين الصغار مدى الحياة. وتسعى بلدان الجماعة من جانبها إلى تحسين الظروف المعيشية، ولا سيما للأطفال والمراهقين، وذلك للحد من الهجرة غير الشرعية الخطيرة، وتشجيع العودة الطوعية.

٤ - وقال إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترحب باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الغاية ٨-٨ المتعلقة بحماية حقوق العمال وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون. وهي تكرر تأكيد ضرورة حماية العمال المهاجرين، ولا سيما النساء، من الاستغلال والعنف، وضمان إيجاد ظروف عمل عادلة وفرص عمل منتجة، وتوفير العمل اللائق والاندماج الكامل في القوة العاملة.

٥ - ومضى يقول إن المهاجرين غير الشرعيين مستهدفون من الجماعات الإجرامية بشكل متزايد. وثمة أهمية لحماية المهاجرين، بطرق منها فتح قنوات الهجرة الآمنة المنظمة الشرعية. وتلتزم بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمكافحة جريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين المترابطتين. وينبغي أن تكفل جميع الدول توفير الحماية والرعاية الكاملتين لضحايا الاتجار بالأشخاص أو تهريب الأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال والمراهقين، وينبغي أن تحسن قدراتها على التصدي لتلك الجرائم عن طريق إنشاء أو تعزيز مراكز للتنسيق تتولى تنسيق الجهود المبذولة على الصعيد الدولي.

٦ - واسترسل قائلاً إن بلدان الجماعة ستعقد اجتماعها الرابع بشأن الهجرة في تشرين الثاني/نوفمبر. وهي تؤكد من جديد تأييدها لقراري الجمعية العامة ١٦٧/٦٩ بشأن حماية المهاجرين و١٨٧/٦٩ بشأن الأطفال والمراهقين المهاجرين، وهي تدعو الدول الأعضاء التي لم تفعل بعْد إلى التوقيع أو التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٧ - السيدة سويب (سورينام): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إن الجماعة الكاريبية تؤيد البيان الذي أُدلي به باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فحقوق الإنسان تُنتهَك يومياً، بمنأى من العقاب في كثير من الأحيان. وتواجه أعداد متزايدة من الناس خطر الفقر المتفشي واللامساواة المتزايدة والأمراض المعدية والتراعات المسلحة وعدم التسامح وتدهور البيئة والكوارث الطبيعية. ومن الأهمية بمكان أن تُتَناوَل مسائل السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية بصورة شاملة وأن يُنشأ نظام اجتماعي ودولي يتمتع فيه الجميع بحقوق الإنسان.

٨ - واستطردت تقول إن الحق في التنمية تأكد مراراً وتكراراً، آخرها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقد حان الوقت للفريق العامل المعني بالحق في التنمية أن يتجاوز جموده السياسي وأن يشرع في مناقشة سبل تنفيذها. وتنتظر الجماعة الكاريبية أن يتمكن الفريق العامل، تحت القيادة الرشيدة للرئيس-المقرر الجديد، من المضي قدماً بالمناقشات وعمل التغييرات اللازمة لتحسين فعاليته وكفاءته. ويجب أن تعالج الدول الأعضاء من جانبها مسائل الهجرة والأمن الغذائي والصحة العامة العالمية، وكذلك الهيكل النقدي والمالي الدولي، والقدرة على تحمل الديون، وفرص الأسواق المتاحة للبلدان النامية، وقواعد المنافسة العادلة، وإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية اتخاذ القرارات وتحديد المعايير على الصعيد الدولي.

٩ - وأشارت إلى أن بلدان الجماعة الكاريبية، بوصفها دولاً جزرية صغيرة ودولاً ساحلية منخفضة، معرضة بصفة خاصة للآثار الضارة لتغير المناخ، الأمر الذي يقوض الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة. وقد تسبب الدمار الناجم عن العاصفة المدارية إريكا في تراجع التنمية في دومينيكا ٢٠ عاماً إلى الوراء. وتتفق الجماعة الكاريبية مع المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء أن تغير المناخ غالباً ما يؤذي الأشخاص والمناطق الأقل مسؤولية عن حدوثه، لذلك ينبغي أن تهدف سياسات التصدي لآثار تغير المناخ، على الأقل، إلى تخفيض، إن لم يكن تخطي المظالم الناجمة عنه. وقد تقرر تعميم مسائل تغير المناخ في مراحل تصميم ومناقشة ووضع السياسات الزراعية بوصفها أحد مجالات السياسة العامة الرئيسية في منطقة البحر الكاريبي. وفي الاجتماع العادي السادس والثلاثين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية المعقود في تموز/يوليه، دعا زعماء المنطقة إلى مشاركة جميع البلدان في الجهود الدولية الفعالة الرامية إلى التعجيل بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

١٠ - وأكدت أن بلدان الجماعة الكاريبية لديها سجل طويل الأمد في مراعاة حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون وبناء مجتمعات ديمقراطية عادلة ومتواءمة. وفي عشية اعتماد خطة التنمية الجديدة، تدعو هذه البلدان إلى إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل إعمال الحق في التنمية.

١١ - السيدة التميمي (قطر): تكلمت باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقالت إن حقوق الإنسان تقع في صميم أولويات وفد بلدها وتجسد الاهتمام الدولي المتزايد بحقوق الإنسان والجهود المبذولة لكفالة توطيد السلام والأمن والتنمية في ظل تزايد انتهاكات حقوق الإنسان. وبناءً عليه انضم بلدها إلى عدة اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان. وهو يسترشد في جميع جهوده بتعاليم الإسلام، التي تكفل احترام حقوق الإنسان بصرف النظر عن اللون أو الأصل الإثني أو العرق أو الجنس أو الدين. وتشجع بلدان مجلس التعاون جميع منظمات المجتمع المدني وهيئات ولجان حقوق الإنسان على نشر ثقافة حقوق الإنسان.

١٢ - وأضافت قائلة إن بلدها يسعى إلى تزويد سكانه بالرعاية الصحية، والتعليم، والإسكان، والعمالة، والضمان الاجتماعي، ولذلك فهو يتبوأ مرتبة عالية في القائمة العالمية للبلدان الملتزمة بحقوق الإنسان. وقد أصبح بفضل إنجازاته المحققة في ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان مركزاً جذاباً للرعايا الأجانب. وتسعى قطر أيضاً إلى تمكين المرأة من المشاركة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولها إنجازات هامة في هذا الصدد. وتباشر المرأة حالياً الأعمال التجارية وتشارك في صنع القرار. وبالنظر إلى الدور الهام الذي يؤديه الشباب، يولي بلدها أيضاً أهمية خاصة للتعليم كوسيلة لضمان الاستقرار الاجتماعي.

١٣ - وأردفت قائلة إن التقارير الدورية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان من بلدان مجلس التعاون تسلط الضوء على إنجازاتها. وقد أقرت هذه البلدان الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان الذي أصدره مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ٢٠١٤. ويود بلدها أن يواصل ترسيخ قيم حقوق الإنسان من خلال الحوار والتسامح، ورفض العنف والتطرف بكافة أشكاله، وحماية حقوق الفئات الضعيفة. وهو يدين الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك هدم المنازل، واستخدام القوة ضد المدنيين العزل، وحالات الاختفاء القسري وعمليات الإعدام، وبناء الجدران لعزل المجتمعات المحلية الفلسطينية. وأخيراً، قالت إنها تدعو المجتمع الدولي إلى التآزر في جهوده الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان والسلام والمساواة وسيادة القانون والمساءلة.

١٤ - السيد أنشور (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فأكد من جديد التزام الجماعة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. فالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مترابطة وغير قابلة للتجزئة وينبغي تناولها بطريقة متوازنة متكاملة غير مسيَّسة.

١٥ - واسترسل قائلاً إن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمنشأة في عام ٢٠٠٩، تنظم حوارات وحلقات عمل طوعية بشأن قضايا حقوق الإنسان. وقد اعتمدت مؤخراً مبادئ توجيهية بشأن مواءمة عملها مع الهيئات القطاعية المعنية بحقوق الإنسان في الرابطة، وبشأن العلاقات مع منظمات المجتمع المدني. وتشمل أحدث مبادراتها للتوعية بقضايا حقوق الإنسان دورة عن حقوق الإنسان لمدربي الصحفيين وحلقة عمل إقليمية بشأن دور الشباب في تعزيز حقوق الإنسان في الرابطة. وفي منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر ومتابعةً لاتفاق وزاري صادر في عام ٢٠١٤، قام ممثلو اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان وهيئات حقوق الإنسان في الرابطة المعنية بمجالات حقوق المرأة والأطفال والمهاجرين، بعقد حوار بشأن السياسات العامة مع نظرائهم الأوروبيين في بروكسل.

١٦ - وأشار إلى أن اللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا دأبت على العمل للتمكن من إطلاق شبكة من وكالات الخدمات الاجتماعية للنساء والأطفال من ضحايا العنف بحلول شباط/فبراير ٢٠١٦. وقد نظمت أيضاً مؤتمراً إقليمياً لكبار المسؤولين بشأن تعزيز حماية العاملات المهاجرات وتمكينهن.

١٧ - وأردف يقول إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا عقدت مشاورات بشأن الممارسات الثقافية والدينية التي تمس حقوق الأطفال. وهي تعكف، إضافة إلى إجراء دراسة إقليمية عن نظم حماية الطفل، على وضع معايير للرعاية والتنمية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ومبادئ توجيهية لاتباع نهج خالٍ من العنف في تنشئة ورعاية الأطفال. والتقت اللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها، التي وقعت بياناً مشتركاً للتعاون في عام ٢٠١٢، بالممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال في عدة مناسبات منذ ذلك الحين، آخرها في شباط/فبراير الماضي. فتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها شرطان لبناء مجتمع من الأمم يتسم بالقوة والازدهار. وستواصل الرابطة التعبير عن رؤيتها بإقامة مجتمع متكامل اقتصادياً ومسؤول اجتماعياً.

١٨ - السيد تسيمباليوك (أوكرانيا): تكلم أيضاً باسم إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، فأكد من جديد دعمهم للسلامة الإقليمية لأوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دولياً. فمنذ أن ضم الاتحاد الروسي بشكل غير قانوني جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي في عام ٢٠١٤، دأب مراقبو حقوق الإنسان الموثوق بهم ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الإبلاغ بارتكاب السلطات الروسية لانتهاكات جسيمة ومنهجية مستمرة لحقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول.

١٩ - ومضى يقول إن الدول تدين بشدة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد تتار القرم والمنحدرين من أصل أوكراني وأعضاء الأقليات الأخرى والأشخاص المعارضين

للاحتلال. وهي تدعو الاتحاد الروسي إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد فوري لهذه الانتهاكات، التي تشمل تدابير وممارسات تمييزية، وعمليات تفتيش تعسفية، وضبطيات واعتقالات، ومحاكمات غير عادلة، وحالات تعذيب، ونقل الأشخاص المحتجزين إلى الاتحاد الروسي، والحرمان من الرعاية الطبية وسائر ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٢٠ - وأشار إلى وجوب إلغاء القوانين التمييزية المفروضة منذ آذار/مارس ٢٠١٤. ويجب على الاتحاد الروسي أيضاً أن يولي الاعتبار الواجب لتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن المسائل المتعلقة بالجنسية والإقامة والعمل والممتلكات والأراضي، وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن حريات التعبير وتكوين الجمعيات والدين والتجمع السلمي، وأن يضمن احترام الأشخاص الذين يعرِّفون أنفسهم كأشخاص منتمين لأقليات وطنية، وتعزيز وحماية حقوقهم.

٢١ - وقال إن الدول المعنية تدعو إلى الإفراج الفوري عن المواطنين الأوكرانيين أوليغ سينتسوف وألكسندر كولتشينكو وآهتم شيغوز وناشطين آخرين ممن ألقي القبض عليهم في القرم ونُقلوا إلى الاتحاد الروسي واحتجزوا وحوكموا على نحو يشكل انتهاكاً لأبسط معايير العدالة. ويجب التحقيق بطريقة شفافة في مقتل ريشات أميتوف، أحد تتار القرم، وفي الاختفاء القسري لنشطاء المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان من أهل القرم وهم تيمور شيماردانوف وسيران زيندين وليونيد كورج وفاسيل تشيرنيش وغيرهم، كما يجب تقديم الجناة إلى العدالة. ويجب على الاتحاد الروسي أيضاً أن يعيد فتح المؤسسات الثقافية والدينية لتتار القرم، وأن يتعاون تعاوناً كاملاً وفورياً مع مفوضية حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي.

٢٢ - وأكد أن الدول تدعو الاتحاد الروسي إلى إنهاء احتلاله للقرم. ومن الأهمية الحاسمة بمكان أن يوفد وجود دولي لمنع حالة حقوق الإنسان من التدهور، وفي هذا الصدد، تشجع الدول الأمين العام على التشاور بانتظام مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، فإنها تشجع مفوضية حقوق الإنسان على النظر في إعداد تقرير مستقل عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، كما تؤكد ضرورة تمكين بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا وسائر بعثات وآليات حقوق الإنسان من الوصول الكامل إلى القرم، بما في ذلك مدينة سيفاستوبول.

٢٣ - السيدة كويك شي تنغ (سنغافورة): قالت إن نهج سنغافورة العملي إزاء إعمال حقوق الإنسان المتبع منذ استقلالها في عام ١٩٦٥، جعل منها واحدة من أكثر البلدان تقدماً وأكثرها أماناً في العالم. وقد ناضلت سنغافورة، إدراكاً منها لضرورة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة، من أجل بناء مجتمع سلمي شامل للجميع يحكمه القانون، تمشياً مع روح الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وهي تعترف بالجدارة دون تمييز، وتحمي وتعزز رفاه الفئات الضعيفة وتكفل معيشة السنغافوريين في حياتهم اليومية في أمان. وركيزة سنغافورة الأساسية هي سيادة القانون ووجود مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة.

٢٤ - واسترسلت قائلة إن رأس المال البشري هو أهم مقومات سنغافورة. ولطالما أعطت الأولوية للتعليم الجيد الشامل للجميع، والمساواة بين الجنسين، كما حققت معدلات تقترب من الصفر في الانقطاع عن الدراسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية، ومعدلات إجمالية في الالتحاق

بالتعليم العالي تتجاوز نسبة ٨٠ في المائة. ومن خلال الاستعراض والتعديل المستمرين، أقامت نظاماً للرعاية الصحية شديد الفعالية متوافر على نطاق واسع بأسعار ميسورة للجميع.

٢٥ - وأضافت قائلة إن حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية تتوقفان على حماية رفاه الإنسان. ويتعين أن يختار كل بلد طريقه الخاص لتحسين رفاه مواطنيه، استنادا إلى الطابع الفريد لمجتمعه. وما برح طريق سنغافورة هو سيادة القانون ورفض الفساد والتفاني الثابت نحو تحسين حياة السنغافوريين إلى الأفضل.

٢٦ - السيدة سانتاماريا راميريز (كولومبيا): قالت إن الهجرة الدولية، بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات، ينبغي أن تعالج على نحو متناسق ومتوازن. فهي نتيجة حتمية للعولمة يجب أن يُحسب لها حساب؛ ويجب أن يكون ضمان احترام حقوق الإنسان أولوية من الأولويات. وينبغي أن تتجنب الدول اتخاذ تدابير انفرادية تضع المهاجرين في موقف ضعيف للغاية وتؤثر على حقوقهم بشكل خطير.

٢٧ - وذكرت أن كولومبيا تعيد تأكيد التزامها بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المهاجرين، أياً كان وضعهم كمهاجرين، بما في ذلك التمييز المتصل بالأجور والعمل، وهي تدعو إلى إيجاد نظام دولي آمن وشفاف للتنقل يحمي حقوق جميع المهاجرين، ويعزز مساهمتهم في التنمية، ويشجع التماسك الاجتماعي في بيئة متعددة الثقافات، ويحسِّن التصور العام للمهاجرين كأعضاء مهمين في المجتمع.

٢٨ - وأشارت إلى أن سياسات كولومبيا العامة بشأن المهاجرين توضع وتنفذ وفقاً للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ودعت الدول الأعضاء إلى الاعتراف بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في التنمية والنمو الشاملين للجميع وإلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان التي لهم، بما في ذلك حقهم في الحياة والسلامة الشخصية والمعاملة الكريمة، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق الأطفال المهاجرين، وجمع شمل الأسر، والحق في الصحة والتعليم. وثمة أهمية بالغة لوجود هجرة منظمة مسؤولة موجهة نحو التنمية للحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها.

٢٩ - السيدة إيباراغويري (الفلبين): قالت إن بلدها أحرز تقدماً في توفير منازل وسبل ارتزاق للمشردين من جراء إعصار هايان، وستواصل صرف مبالغ كبيرة جداً لضمان عودتهم سريعاً إلى الحياة الطبيعية. وفي عام ٢٠١٤، وقعت اتفاقاً شاملاً بشأن بانغسامورو مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير. وحالما يقر البرلمان مشروع القانون، الذي يتضمن الإطار القانوني والقانون الذي يحكم كيان بانغاسامورو المتمتع بالحكم الذاتي الجديد، من المنتَظَر أن يأتي أخيراً بآفاق السلام والتنمية لشعب جنوب الفلبين.

٣٠ - وقالت إن الفلبين تلاحظ مع القلق ما ورد من إشارات إليها في تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات (A/70/266) وفي تقرير الأمين العام عن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب (A/70/290). فحرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية التعبير والصحافة مكرسة في دستورها، وهي تدين جميع الاعتداءات وأعمال العنف المرتكبة ضد الصحفيين والناشطين. وقد كُلِّفَت لجنة خاصة مشتركة بين الوكالات بحصر جميع انتهاكات حقوق الإنسان؛ وجرى تحسين التنسيق بين المدعين العامين والمحققين وضباط الشرطة لضمان إجراء تحقيقات وافية ومحاكمات ناجحة في عدد أكبر من القضايا. وتلتزم الفلبين بسيادة القانون، وهي على ثقة أن عملياتها ومؤسساتها الراسخة وخدمتها المدنية المتفانية ستحقق العدالة للأشخاص المعنيين.

٣١ - وفي ما يتعلق بتقرير الأمين العام عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك سبل ووسائل تعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين (A/70/259)، قالت إن الفلبين تدعو الدول الأعضاء إلى الاستجابة لتوصيته بالتأكد من تمتع جميع العمال المتريلين المهاجرين بحقهم في العمل اللائق وفي ظروف عمل عادلة ومؤاتية. وأثناء المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، دعت الفلبين إلى إدراج تعزيز وحماية حقوق الإنسان للعمال المهاجرين، أياً كان وضعهم كمهاجرين. وهي تؤيد الخطة بقوة، وستظل محافظة على تقليدها العريق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٣٢ - السيدة برداوي (تونس): دعت المجتمع الدولي إلى الاحتفال بالذكرى السبعين للأمم المتحدة بإظهار المزيد من الإرادة لتحقيق السلام والأمن والتنمية. ومنذ عام ٢٠١١، دأبت تونس تعزز حقوق الإنسان بقوة. وإضافة إلى التصديق على عدة معاهدات دولية لحقوق الإنسان، اعتمدت دستوراً قائماً على حقوق الإنسان ينص على إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. ولدى تونس خطط محددة لتيسير مشاركة المجتمع المدني في مسائل حقوق الإنسان، وتنقيح الإطار القانوني لهيئة الحوكمة الرشيدة، وإنشاء هيئة للتنمية المستدامة.

٣٣ - وأردفت قائلة إن استراتيجيات مكافحة الإرهاب، حتى تكون فعالة، يجب أن تُقرِن التدابير الأمنية بأحكام للقضاء على الفقر، وإيجاد فرص عمل للشباب، وإصلاح نظام التعليم، وقد اعتمدت تونس مؤخراً قانوناً لمكافحة الإرهاب ينص على ذلك بالضبط. ولئن تمكنت تونس من تجاوز صعوبات الانتقال الديمقراطي، بفضل التزامها بالحوار والمشاركة النشطة للمجتمع المدني، فإن هناك تحديات كثيرة باقية. ولذلك، فهي تعلق أهمية كبيرة على تعزيز التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها.

٣٤ - وفي الختام، وجهت الانتباه إلى جميع الرجال والنساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة وغيرهم ممن ينتظرون أن تتخذ الأمم المتحدة والدول الأعضاء إجراءات جريئة، وكذلك إلى الشعب الفلسطيني الذي مازال ينوء تحت نير الاستعمار.

٣٥ - ترأس اللجنة السيد هلال (المغرب)، الرئيس.

٣٦ - السيد فيلتمان (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية): عرض تقرير الأمين العام عن تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إرساء الديمقراطية (A/70/306)، فقال إن ٦٧ دولة عضواً تلقت مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة في العامين الماضيين. والمساعدة الانتخابية مسعى يُبذَل على نطاق المنظومة وهي تقدَّم وفقاً للمبدأ الأساسي لسيادة الدول بناءً على طلب أي دولة عضو أو ولاية صادرة من مجلس الأمن أو الجمعية العامة، وهي تقوم على إجراء تقييم للاحتياجات الانتخابية.

٣٧ - وأردف قائلاً إن أحد الأدوار المنوطة به، بوصفه منسق المساعدة الانتخابية، يتمثل في كفالة الاتساق والتعاون على نطاق المنظومة. وتحقيقاً لهذه الغاية، دأبت إدارة الشؤون السياسية على توسيع نطاق إطار السياسة الداخلية ذي الصلة، كما عززت القائمة المشتركة لخبراء الانتخابات الذين سبق فرزهم. وهي ستواصل العمل لتحسين التماسك والاتساق، ومن ثم زيادة المساءلة والفعالية من حيث التكلفة.

٣٨ - ومضى يقول إن الأمم المتحدة ما برحت أيضاً تنسق بنشاط مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتدعم تطويرها، وهي منظمات تضطلع بدور متزايد الأهمية في المساعدة الانتخابية. وبالرغم من إحراز مكاسب ضئيلة في عضوية المرأة في البرلمانات، مازال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتجاوز القيود الهيكلية القائمة في سبيل المشاركة السياسية

للمرأة في الانتخابات. وقد شرعت الأمم المتحدة، من جانبها، في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جهود المساعدة الانتخابية، وستواصل الدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة.

٣٩ - وذكر أن الأمين العام يساوره القلق إزاء الانتخابات التي يشوبها سوء السلوك بصورة متفشية والانتخابات التي يرفض فيها المتنافسون قبول النتائج المشروعة. فكلتا الحالتين تقوضان العملية الانتخابية ويمكن أن تؤديا إلى التحزب والقلاقل وانهيار الحوار السياسي والعنف. ومن أجل زيادة احتمال تقبُّل المرشحين للنتائج، من الأهمية بمكان أن يُخفَّف من مبدأ استحواذ الفائز على كل شيء وسياسات المخاطر المرتفعة للغاية، وأن تعزَّز أيضاً الجوانب الإجرائية الانتخابات. ويدعو الأمين العام جميع المرشحين والقادة السياسيين إلى تشجيع السلوك السليم في صفوف مؤيديهم، والالتزام باستخدام السبل القانونية دون سواها للطعن في نتائج الانتخابات، وقبول النتائج النهائية، والتحلي بالكياسة في الهزيمة أو الانتصار.

٤٠ - السيد سيبيدا (المكسيك): قال إن حماية جميع المهاجرين مسألة أساسية في السياسة المكسيكية المتعلقة بالهجرة الدولية. وسيشترك بلده في تقديم مشروع قرار بشأن حماية المهاجرين يركز على ضعف المهاجرين العابرين بصفة خاصة وأهمية حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان الصادر مؤخراً بشأن المهاجرين العابرين (A/HRC/29/L.3). ويؤكد مشروع القرار ضرورة احترام حقوق الإنسان للمهاجرين العابرين، أياً كان وضعهم كمهاجرين، وضرورة توفير إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية، والامتناع عن رد المهاجرين تلقائياً على الحدود، وتحديد كيانات الحماية الدولية. وهو يعرب عن الالتزام بمكافحة الاتجار في المهاجرين، ويشدد على الحاجة الملحة إلى معالجة أسباب الهجرة. ويسعى مقدمو مشروع القرار إلى زيادة التكامل بين عمل مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة في مجال حماية المهاجرين.

٤١ - واستطرد قائلاً إن وفده سيشترك أيضاً في تقديم مشروع قرار متعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، مع التركيز على الآثار السلبية المحتملة الناجمة عن تدابير مكافحة الإرهاب على المجتمع المدني. ورغم أن المكسيك تدرك المخاوف المشروعة للبلدان التي تواجه اعتداءات من جماعات إرهابية، من الأهمية بمكان أن يعاد التأكيد على ضرورة امتثال تدابير مكافحة الإرهاب امتثالاً كاملاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٤٢ - السيدة فيبس (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حالة حقوق الإنسان في عدد من البلدان تحتاج إلى اهتمام دولي. ففي الجمهورية العربية السورية، ارتفعت الخسائر في صفوف المدنيين إلى أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠. وتضاعفت الفظائع التي يرتكبها نظام الأسد بالأعمال الوحشية التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ويتعين التصدي لها. وفي ما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية، حثت حكومتها على السماح بزيارة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان لهذا البلد. وأعربت أيضاً عن القلق بشأن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية حيث يحتجز النظام ما يتراوح بين ٨٠ ٠٠٠ و١٠٠ ٠٠٠ من السجناء السياسيين في معتقلات يُحتَمَل أن يقضي كثيرون نحبهم فيها.

٤٣ - وأردفت تقول إن الولايات المتحدة مازالت تشعر بقلق بالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب السودان، بما في ذلك جرائم القتل بدوافع إثنية، وأعمال القتل الانتقامية، وتفشي العنف الجنسي والاعتداءات على الأطفال، وهي تحث جميع الأطراف على تنفيذ الاتفاق

المتعلق بحلّ النزاع في جمهورية جنوب السودان. وفي السودان، إضافة إلى ما يبدو أنه قصف عشوائي بالقنابل وهجمات متعمدة على المدنيين وأساليب حرق الأراضي، توجد تقارير بحدوث أعمال عنف جنسي وجنساني، وتعذيب، واحتجاز تعسفي، وفرض قيود خطيرة على حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وقالت إنها تدعو السودان مرة أخرى إلى وقف العنف، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية فوراً ودون عوائق، والشروع في عمل إصلاحات سياسية حقيقية.

٤٤ - وفي ضوء الانتهاكات المنهجية المتفشية الجسيمة لحقوق الإنسان التي تجري بمنأى من العقاب في إريتريا، حثت حكومة هذا البلد على الإفراج عن السجناء المحتجزين بصورة تعسفية، وتمكين المراقبين المستقلين من دخول السجون ومقابلة المحتجزين، وإعادة مدة الخدمة العسكرية الوطنية إلى ١٨ شهراً. وقد احتجزت حكومة الصين تعسفياً ما يقرب من ٣٠٠ من المحامين والناشطين منذ شهر تموز/يوليه، ومازالت تحتجز أكثر من ٢٠ منهم؛ ودعت إلى الإفراج الفوري عنهم وعن سجناء سياسيين آخرين معروفين جيداً. وأدانت قانون الصين الجديد بشأن الأمن الوطني الذي يفتح الباب للتفسيرات الجزافية، وكذلك مشروع القانون التقييدي بشأن إدارة المنظمات غير الحكومية الأجنبية، وحثت الصين على احترام الحرية الدينية.

٤٥ - وقالت إن حكومة كوبا دأبت على ممارستها للاحتجاز التعسفي لفترات قصيرة، الذي يشوبه العنف في بعض الأحيان. وفي ما يتعلق بفنزويلا، دعت مرة أخرى إلى الإفراج عن السيد ليوبولدو لوبيز. ومازالت الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء القيود الصارمة المفروضة على حرية الدين في أوزبكستان وتركمانستان؛ والقيود المفروضة على حرية التجمع السلمي في مصر؛ والحالة في ولاية راخين ببورما؛ والقمع المستمر للمجتمع المدني في أذربيجان والاتحاد الروسي؛ والتهديدات والهجمات التي وقعت في أوكرانيا على معارضي الاحتلال الروسي وأفراد الأقليات الدينية والعرقية.

٤٦ - ترأست الجلسة السيدة كوبرادزه (جورجيا)، نائبة الرئيس.

٤٧ -السيد محمود (مصر): قال إن تزايد التعصب والعنف والتطرف والإرهاب يتطلب من الحكومات أن تحقق توازناً دقيقاً بين الشواغل الأمنية وحقوق الإنسان. وهذه تشير أيضاً إلى ضرورة تعزيز التنمية باعتبارها حتمية أخلاقية وأمنية. ومن الأهمية البالغة بمكان بالنسبة لآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تتعامل مع الحقوق المدنية والسياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة. وينبغي أن تتبع نهجاً بناءً قائماً على عدم الانتقاء والنزاهة والشفافية والموضوعية؛ وأن تتجنب التسييس والمعايير المزدوجة وتحترم الاختلافات الثقافية والاجتماعية والدينية.

٤٨ - وأضاف قائلاً إن البلدان ينبغي أن تشترك مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بناءً على طلبها، وينبغي أن تُتَّخَذ خطوات للتخفيف من الآثار السلبية للعولمة والهجرة الناجمة على التنمية، وأن تُعالَج الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف. وينبغي أن تمتنع أجهزة الأمم المتحدة عن الالتفاف حول ولاياتها بالتفسيرات الفضفاضة أو التعميمات. وترفض مصر أي محاولات، من قبيل المبادئ التوجيهية لمكافحة التخويف أو الأعمال الانتقامية (مبادئ سان خوسيه التوجيهية)، تهدف إلى تدوين قواعد جديدة خارج عملية المشاورات الحكومية الدولية.

٤٩ - واسترسل يقول إن البلدان التي تهاجم سجل حقوق الإنسان في مصر لا يمكن أن تدَّعي التفوق الأخلاقي. فهي لا تشتهر بالتمييز العنصري وكراهية الأجانب وتشويه صورة

الأديان وعدم احترام حقوق الأقليات والمهاجرين واللاجئين فحسب، ولكنها أيضاً وقفت مكتوفة الأيدي أغلب الوقت حين كانت مصر وبلدان أخرى تستقبل عشرات الآلاف من اللاجئين، رغم أنها تتعامل بالفعل مع مشاكل محلية هائلة. وقال إن مصر، بينما هو يتكلم، بصدد إنجاز الخطوة الأخيرة في انتقالها إلى الديمقراطية بانتخاب برلمان جديد سيقيس قوانينها الحالية مقابل دستورها الجديد ويجري أي تغييرات قانونية لازمة للوفاء بمعاييرها التقدمية في مجال حقوق الإنسان.

٥٠ - السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل): قال إن أُناساً كثيرين أكثر مما ينبغي مازالوا محرومين من حقوقهم الأساسية. ويعد كل هدف وكل غاية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ شرطاً مسبقاً لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد ساعد الاستعراض الدوري الشامل، بمنحه مجلس حقوق الإنسان القدرة على رصد منظومة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء، على إعادة ترسيخ مصداقية الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أهمية ركيزة حقوق الإنسان، يشكل نقص التمويل المتاح للمجلس واعتماده على التبرعات مصدراً للقلق البالغ.

٥١ - وذكر أن معالجة مسألة تمكين المرأة، وفقاً لما جاء في الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ينبغي أن تكون في إطار برامج التنمية وحقوق الإنسان وليس في سياق إحدى العمليات المضطلع بها بموجب الفصل السابع. وعلاوة على ذلك، فقد حان الوقت للاتجاه نحو تنفيذ استراتيجيات قائمة على التنمية وعلى حقوق الإنسان لمكافحة التطرف ومنعه. ويشدد بلده على أهمية حماية المدنيين في حالات النزاع ويدين التسليح الذي نشر العنف والدمار، مما أدى إلى حدوث تدفقات هائلة من اللاجئين.

٥٢ - وأردف قائلاً إن البرازيل توفر المأوى للسوريين والهايتيين، تماماً كما وفرته للأوروبيين والعرب والآسيويين قبل قرن من الزمان. وعلى جميع الدول واجب باحترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الخاضعين لولايتها، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين. وأخيراً، قال إن بلده يرحب بالتعيين الذي جرى مؤخراً لأول مقرر خاص معني بالحق في الخصوصية. وسيواصل بلده العمل، استناداً إلى قرار الجمعية العامة ١٦٧/٦٨ بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، على تعميم مراعاة الحق في الخصوصية في سائر مبادرات الأمم المتحدة.

٥٣ - الرئيس: قال إن قبرص واليونان انضمتا إلى البيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا.

٥٤ - السيد تشو ميونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): شجب الأعمال العسكرية التعسفية المرتكبة ضد دول ذات سيادة والمذابح المتكررة للمدنيين باسم الحرب على الإرهاب، لا سيما حين تهدف إلى زيادة عدم الاستقرار الاجتماعي سوءاً، بل إلى القضاء على نظم حكومية واجتماعية في بلدان نامية. وفي هذا الصدد، قال إن حكومته تدين قصف الولايات المتحدة مؤخراً لمستشفى في أفغانستان، مما تسبب في خسائر عديدة في صفوف المدنيين. وهي تعرب أيضاً عن قلقها من كراهية الأجانب والتعصب في أوروبا الغربية في سياق أزمة اللاجئين، ومن التمييز العنصري والقتل والاغتصاب والاتجار بالبشر في أنحاء كثيرة من العالم.

٥٥ - ومضى يقول إن التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير أيضاً ما زالوا يشكلون مصدراً للقلق البالغ. فمازالت الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى تفرض عقوبات جماعية على أي دول لديها أفكار ونظم اجتماعية مختلفة. وتمثل حملة حقوق الإنسان التي شُنَّت على جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية مثالاً في هذا الصدد. وينبغي أن تُرفَض تماماً أي ادعاءات وتجريحات غير مدعومة بأدلة وأي قرارات ذات دوافع سياسية خاصة ببلدان بعينها.

٥٦ - وأكد أن المساءلة عن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان هامة جداً لردع أي انتهاكات في المستقبل. فقد ارتكبت اليابان جرائم فظيعة ضد الإنسانية بغزوها العسكري ونهبها لعدة بلدان، من بينها كوريا، وقتلها للمدنيين. وينبغي أن تعالج هذه الجرائم ضد الإنسانية على سبيل الأولوية، بدلاً من اتهام الآخرين بدون أساس لأسباب سياسية. وستواصل حكومة بلده رفض جميع أعمال التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة وستسعى إلى إقامة حوار وتعاون صادقين في مجال حقوق الإنسان.

٥٧ - السيد فينافيزر (ليختنشتاين): تكلم أيضاً باسم آيسلندا، فقال إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما لها من نهج قائم على الحقوق، تمثل خطوة كبيرة إلى الأمام. غير أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تنشئ لها آلية فعالة للمتابعة والاستعراض في الأشهر القادمة، حتى تضمن نجاحها بقياس مدى التنفيذ وكفالته. وعلاوة على ذلك، يجب أن ترسي الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان أسس السياسة العامة في مجالات مثل حصول المرأة على الموارد الاقتصادية، والاتجار بالبشر، وكفالة الهوية القانونية.

٥٨ - وأردف يقول إن البلدين يرحبان باعتزام المفوض السامي لحقوق الإنسان إنشاء وجود عالمي لمكتبه، نظراً لضرورة العمل في مجال حقوق الإنسان في كل بلد. بيد أن هذه الجهود لا يمكن أن تستمر دون توافر مساهمات غير طوعية يمكن الاعتماد عليها. وينبغي أن تتخذ الدول الأعضاء القرارات الجريئة اللازمة لتصحيح حالة تمويل مفوضية حقوق الإنسان أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

٥٩ - وقال إن المحاكم الوطنية رغم أن لها الأسبقية دائماً، فإن المحكمة الجنائية الدولية يمكن أن تعمل بمثابة حفاز لتعزيز قدراتها. وتعد الجهود التي بذلت مؤخراً في جمهورية أفريقيا الوسطى وسري لانكا مثالاً جيداً لنماذج المساءلة الابتكارية ذات البعد الدولي، التي تعزز أيضاً السلطات القضائية الوطنية على نحو مستدام.

٦٠ - واستدرك يقول إن مجلس حقوق الإنسان تمكن، رغم الصعاب الكبيرة، من إيجاد توافق سياسي في الآراء ومن استعراض سجل حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء. غير أنه أصبح مقيداً بشكل متزايد بقرارات ومقررات الجمعية العامة. فإن إخضاع المجلس للاستعراض من قِبَل الجمعية العامة لا تنقصه الكفاءة بشدة فحسب، بل إنه يخالف أيضاً التوازن المؤسسي المتفق عليه. وأعرب عن الأمل أن يتسنى تنفيذ قرار المجلس بإقامة مسؤول تنسيق معني بالأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، دون إبطاء.

٦١ - السيدة المنصوري (الجزائر): قالت إن تعزيز وحماية القيم والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان هما حجر الزاوية في سياسات بلدها الداخلية والخارجية. والجزائر، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان وطرفاً في جميع معاهدات حقوق الإنسان الأساسية تقريباً، تفي بجميع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وستظل تقدم بانتظام تقاريرها إلى آليات رصد تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان. وستواصل أيضاً تعاونها المعتاد مع جميع المكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة التابعين للمجلس ومع مفوضية حقوق الإنسان.

٦٢ - وأشارت إلى وجوب تعزيز ركيزة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، لا سيما في ما يتعلق بالثغرات الكبيرة التي تشوب عملية التنفيذ. ومن أجل زيادة أثر الموارد المحدودة

المتاحة للمفوضية وتعزيز قدرتها على الاستجابة في الميدان، يجب أن تزاد حصة الميزانية العادية للأمم المتحدة المخصصة لحقوق الإنسان. ويجب على المفوضية، على سبيل الأولوية، أن تزيد الجهود الرامية إلى تحقيق توازن جغرافي عادل بين موظفيها.

٦٣ - وأكدت أن ركيزة التنمية أيضاً ينبغي أن تظل في صميم عملية العولمة، عن طريق تعميم الحق في التنمية في جميع سياسات وبرامج الأمم المتحدة وفي إطار المؤسسات المعنية على جميع المستويات، في سياقات من بينها تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ورغم الترحيب بالإنجازات الهامة التي يحققها المجتمع الدولي في تنفيذ الصكوك الدولية والآليات الأخرى لحماية حقوق الإنسان، ينبغي ألا يُغفَل أن كثرة من الناس مازالت محرومة من حقوقها الأساسية وتعيش على هامش السلام والتقدم والازدهار. ويمثل حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي شرطاً أساسياً لأي نظام دولي يقوم على احترام حقوق الإنسان وكرامة الناس.

٦٤ - وأضافت قائلة إن حالة عدم الاستقرار المستمرة وآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستطالة ما زالت تؤثر سلباً على المهاجرين الذين يواجهون معدلات مرتفعة للبطالة والتمييز، بما يشمل كراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب. ويجب التعامل مع الأزمة الحالية للمهاجرين واللاجئين باتباع نهج إنساني ونهج قائم على حقوق الإنسان، على السواء. وتُحَث الدول الأعضاء على اعتماد تدابير أكثر صرامة لحماية المهاجرين من جميع أشكال العنف أو التمييز القائم على أساس الجنسية أو المعتقد الديني، بوسائل من بينها السياسات والبرامج الرامية إلى تشجيع وتعزيز بناء القدرات اللازمة لإدماج المهاجرين في المجتمعات وتعزيز العلاقات السلمية في ما بين المجتمعات.

٦٥ - واسترسلت قائلة إن الجزائر دأبت على إظهار التزامها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بناءً على أسسها الديمقراطية الراسخة. ودأب بلدها، بما له من نظام قضائي قوي ومستقل ومحايد، وبرلمان تقدمي، ومجتمع مدني مفعم بالحيوية، ووسائط إعلام حرة ومؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، على احترام الضمانات المكرسة في دستوره بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وقد وُضِعَت مجموعة واسعة من القوانين والآليات المعيارية والدستورية بغرض ضمان جميع الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسيواصل بلدها القيام بدور رئيسي على الصعيدين الإقليمي والدولي لضمان إعمال جميع حقوق الإنسان في بيئة تتوافر فيها لجميع المواطنين هيمنة سيادة القانون والحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

٦٦ - السيدة شليتشكوفا (الاتحاد الروسي): قالت إن ما يؤسف له أن عدداً متزايداً من القضايا المسيسة بصدد الظهور على جداول أعمال المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، مما يثير القلق من تحول حقوق الإنسان إلى أداة لطرح مصالح بلدان وجماعات محددة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى فقدان الطابع العالمي لحقوق الإنسان، وفرض تفسير ضيق لحقوق الإنسان على البلدان والمناطق تحت ستار المعايير العالمية، واختفاء نموذج حقوق الإنسان. وقد كشفت المناقشات الجارية في اللجنة الثالثة عن نهج متحيز وقراءة أحادية الجانب لقضايا حقوق الإنسان ليس في مواقف بعض البلدان فحسب، بل أيضاً في مواقف المقررين الخاصين، وتحديداً، في المواضيع المتعلقة ببلدان بعينها. وهذا التشويه، من الناحية الموضوعية والجغرافية على السواء، غير مقبول.

٦٧ - واسترسلت قائلة إن هناك عدداً من الحالات في جميع أنحاء العالم يتطلب الاهتمام الوثيق من الأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان التابعة لها، بما في ذلك في عدد من

البلدان التي نصَّبَت نفسها كمثل عليا للديمقراطية. وتشمل دواعي القلق الانتهاك المنهجي لحقوق الأقليات القومية، وظاهرة انعدام الجنسية الجماعية، وأزمة الهجرة التي تسببت في تفاقم مشاكل العلاقات بين الأعراق والأديان تفاقماً شديداً. وعلى الرغم من الإعلانات التي أدلت بها بلدان غربية بشأن "حرمة" حرية التعبير، جرت محاولات عديدة لإغلاق المنافذ الإعلامية غير المرغوب فيها ووضع الصحفيين والمنشقين على قوائم سوداء، مما يحد من فرص وصول السكان إلى مصادر المعلومات البديلة.

٦٨ - ومضت بقولها إن هناك علامات مقلقة في أنحاء مختلفة من العالم بتنامي النازية والنزعة القومية العدوانية، مما يهدد الأرواح والأمن والصحة والتعليم الأخلاقي للأطفال. وقد نجمت انتهاكات جسيمة من جراء استخدام مبدأ الولاية القضائية خارج نطاق الحدود الإقليمية لتجنب الوفاء بالالتزامات في مجال حقوق الإنسان بموجب القانون الوطني والدولي. ويوجد عدد متزايد من التقارير المقدمة من المدافعين عن حقوق الإنسان ووسائط الإعلام عن قيام هيئات حكومية مختلفة بالتنصت منهجياً على مكالمات المواطنين والشركات ووسائط الإعلام. وعلاوة على ذلك، من غير المقبول أن تولَى الأولوية للحقوق السياسية والمدنية وأن تُتَجَاهَل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦٩ - وأشارت إلى وجود اتجاه متزايد بطرح جدول أعمال مسيس في اللجنة، ومسائل خارج مجالها، ولا سيما في ما يتعلق بالوضع القانوني الدولي للأقاليم. وهذه محاولات تهدف إلى تشتيت انتباه المجتمع الدولي بعيداً عما يحدث من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني في أي نزاع مسلح داخلي. وسيكون وفدها ممتناً إذا استطاع ممثل أوكرانيا أن يقول إنْ كانت السلطات بصدد اتخاذ أي خطوات لتصحيح الحالة الصعبة في ما يتعلق بالامتثال لحقوق الإنسان داخل حدودها. فحتى التقرير الثاني عشر لمفوضية حقوق الإنسان، الذي لا يمكن أن يُعتَبَر غير متحيز، لم يستطع أن يتجاهل وقائع من قبيل إقامة كييف لحصار اقتصادي على منطقة دونباس، وارتكاب قوات الأمن الأوكرانية وكتائب المرتزقة لانتهاكات لحقوق الإنسان - بما يشمل أعمال التعذيب، والاختطاف، والاحتجاز التعسفي، واضطهاد الصحفيين ونشطاء المعارضة المدنيين - أو عدم إحراز تقدم في التحقيق في وفيات المدنيين في مدينة أوديسا وفي ساحة "الميدان".

٧٠ - وقالت إن ما يؤسف له أن عدداً من البلدان انساق وراء تصرفات الوفد الأوكراني غير المسؤولة، وكان حري بهذه البلدان أن تركز على مشاكلها المحلية الخاصة، بوسائل من بينها إغلاق سجن غوانتانامو، والقضاء على برامج المراقبة الواسعة النطاق، وإنهاء حالات الإعدام وعمليات القتل خارج نطاق القضاء، والقضاء على التمييز العنصري والعنف، ووقف أنشطة الشرطة التعسفية، وحفظ النظام في نظام السجون، ووقف الاتجار بالأطفال تحت ستار التبني، والدفاع عن حقوق المهاجرين، ومنع عمليات الاختطاف في جميع أنحاء العالم، ووقف عقوبة الإعدام، ووقف جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

٧١ - وأكدت أن الدول الأوروبية أيضاً لديها كتلة حرجة حقيقية من مشاكل حقوق الإنسان، بما يشمل أزمة الهجرة؛ والتعصب الإثني والديني؛ وتزايد العنصرية وكراهية الأجانب والنازية الجديدة ومعاداة السامية؛ وانعدام الجنسية الجماعي؛ والتمييز ضد الأقليات القومية؛ والرقابة؛ والاعتداءات على المنشقين والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ والجزاءات المفروضة على الصحفيين. ومما يبدو أن البحث عن المشاكل في الخارج أفضل دوماً من البحث عنها في الداخل. وأخيراً، أعربت عن أمل وفدها أن تتمكن اللجنة في عام ٢٠١٦ من التركيز على

قضايا حقوق الإنسان الملحة حقاً في أوانها والتي تتطلب جهوداً مشتركة متضافرة.

٧٢ - السيدة كيريانوف كريميتز (سويسرا): قالت إن وفدها يساوره القلق من الحالة الصعبة التي تواجه أعداداً كبيرة من الأشخاص العاملين للدفاع عن حقوق الإنسان، والتي تدهورت في عدة مناطق من العالم. فالعمل الذي يقوم به هؤلاء لا غنى عنه من أجل إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون؛ ولذلك، من الضروري أن يتاح لهم الحيز اللازم للاضطلاع بأنشطتهم دون خوف من الانتقام. وأصبح المدافعون عن حقوق الإنسان في خطر متزايد ويتعرضون للعنف والترهيب، عند ممارسة حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي في كثير من الأحيان. وهذه الأعمال تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان وهي أكثر احتمالاً لأن تزعزع استقرار المجتمع من أن توطده. ويدعو وفدها جميع الدول الأعضاء إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وأسرهم وممثليهم القانونيين، وكفالة ألا يمر ما عانوه من انتهاكات لحقوق الإنسان دون عقاب.

٧٣ - وأكدت أن سويسرا تعارض استخدام عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم وتحت أي ظروف. ورغم أن الحق في الحياة حق أساسي، يجب أن يُنظَر في مسألة عقوبة الإعدام أيضاً من جهة الالتزامات أخرى المتعلقة بحقوق الإنسان. ولذلك يقدر وفدها ما أبدته أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان من تأييد في ما يتعلق بقرار قدمه بشأن عقوبة الإعدام. وقد أبرز القرار الظروف التي يشكل فيها استخدام عقوبة الإعدام انتهاكاً للحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٧٤ - وأضافت قائلة إن دورة استثنائية للجمعية العامة ستُعقَد في نيسان/أبريل ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية. ويؤيد وفدها البيان الذي أصدرته مفوضية حقوق الإنسان القائل إن تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وينبغي أن تتناسب العقوبات المفروضة على الجرائم المتصلة بالمخدرات مع خطورة الجرائم المرتكبة. ويمثل الحق في الصحة عنصراً هاماً في جهود مكافحة الجريمة المتصلة بالمخدرات؛ ولذلك فإن التدابير الرامية إلى الحد من المخاطر المرتبطة بتعاطي المخدرات وإمكانية الحصول على المواد المخدِّرة المراقَبَة المقررة للعلاج الطبي، ولا سيما رعاية تسكين الألم، يجب أن تشكل حجر الزاوية في سياسة المخدرات الدولية.

٧٥ - وأردفت بقولها إن الأطفال يمثلون مستقبل أي بلد، لذلك لا بد من إيلاء الأولوية لقضاء الأحداث في إصلاح نظم العدالة واستخدامه كأداة للوقاية والحماية وإعادة الإدماج. ويعرب وفدها عن قلقه إزاء العدد الكبير من الأطفال المودعين في الحبس الاحتياطي لفترات طويلة في بلدان كثيرة، بتهم من بينها ارتكاب أعمال إرهابية. وأفضل طريق لتحقيق تغيير مستدام هو اتباع نهج تعليمي، حيث إنه يقلل عدد الأطفال المخالفين للقانون، ويساعد المحتجزين بالفعل في تقرير خيارات أفضل لمنفعتهم الذاتية ومنفعة مجتمعهم وبلدهم ككل.

٧٦ - وأشارت إلى أن حركات الهجرة أصبحت أكثر تعقيداً بشكل مطرد على مدى السنين، وظهرت تحديات عالمية جديدة في ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وكما لاحظ المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين مع القلق، فإن الممارسات التعسفية التي تستخدم في تعيين العمال المهاجرين كثيراً ما تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستغلال والاتجار بالبشر. وتلتزم

سويسرا بتطبيق ممارسات عادلة للتوظيف وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم. ومع اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وغاياتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ثبت أن عام ٢٠١٥ كان عاماً محورياً من حيث دعم وتعزيز حقوق المرأة. ولا يوجد بلد، بما في ذلك سويسرا، قضى كلية على التمييز أو العنف ضد المرأة. وبالتالي أولى بلدها أولوية لتعزيز المساواة بين الجنسين في سياساته الداخلية والخارجية، وهو يدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذوه.

٧٧ - السيد أديوي (نيجيريا): قال إن دستور بلده يضمن حقوق الإنسان التي لمواطنيه؛ وهذه الحقوق غير قابلة للتصرف ومازال تعزيزها وحمايتها أولوية عليا بالنسبة لحكومته. وحيث إن حكومته ملتزمة التزاماً قوياً بإعلان وبرنامج عمل فيينا، فقد اعتمدت في عام ٢٠٠٦ خطة عمل وطنية لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. وتشمل الخطة أيضاً، التي جرى تحديثها في عام ٢٠٠٩، الحق في التنمية والسلام وفي بيئة تنعم بالحماية، وكذلك حقوق النساء والأطفال والشباب. وقد اتُّخِذ عدد من التدابير التشريعية لدعم حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولحماية الحقوق المدنية للعمال والموظفين على وجه التحديد.

٧٨ - ومضى يقول إن حقوق الإنسان عنصر حيوي في النظام المتعدد الأطراف المعاصر، حيث يؤدي مجلس حقوق الإنسان دوراً محورياً في الترويج لها على الصعيد العالمي. وقد أوفت نيجيريا إلى حد كبير بالتزاماتها تجاه المجلس، من خلال مشاركتها الفعالة في ما يقوم به من أعمال وأنشطة. وحيث إن الاستعراض الدوري الشامل لقي اعترافاً واسعاً بوصفه آلية للمشاركة البناءة في ما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء، تعاونت نيجيريا تعاوناً كاملاً في إطار تلك العملية، وخضعت لاستعراضين آخرهما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٧٩ - وقال إن وفده يعرب عن قلقه العميق إزاء مسألة المهاجرين وأسرهم، الذين لا يزالون يتعرضون للتمييز وكراهية الأجانب في بلدان كثيرة، وإلى التهميش والوصم والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، وقلة فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية. وكثيراً ما يُلام المهاجرون دون وجه حق عن موجات الجرائم والمشقة الاقتصادية العامة. ويدين وفد بلده بشدة الاعتداءات العنيفة على المهاجرين ويدعو البلدان التي وقعت فيها هذه الاعتداءات إلى عمل المزيد لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم، والتأكد من عيشهم بكرامة وأمان.

٨٠ - وأشار إلى أن أكثر من عقدين انقضيا على اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، إلا أن أقل من ٥٠ دولة وقعتها أو صدقت عليها أو انضمت إليها. وفي هذا الصدد، لاحظ بقلق بالغ أن البلدان المتقدمة التي تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين لم توقع الاتفاقية. وينبغي للدول التي لم توقع بعد أن تفعل ذلك على وجه السرعة لتبرهن على التزامها بتعزيز وحماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم.

٨١ - وأردف قائلاً إن العالم يواجه تحديات كبيرة في تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن وجه اهتمامه لفترة طويلة إلى الحقوق المدنية والسياسية على حساب الأولى. ويجب التوصل إلى توازن مقبول بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى. عدا ذلك ستصبح مناقشة حقوق الإنسان بلا مغزى للغالبية العظمى في جميع أنحاء العالم، التي يرى أكثرها حقوق الإنسان التي له بشكل متزايد سبيلاً لتحسين للرفاه.

٨٢ - السيد العبيدي (العراق): قال إن العراق منذ عام ٢٠٠٣ وضع الأسس لإنشاء نظام سياسي جديد قائم على التعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات، كما أقام عدداً من الهياكل المؤسسية لحماية حقوق الإنسان، تشمل وحدات للتركيز على القضايا الجنسانية وحقوق المرأة. فمن الناحية المعيارية، يعد دستور عام ٢٠٠٥ بمثابة الأساس لعدد من القوانين التي تسهم في حماية حقوق الإنسان. واعتمد العراق أيضاً سلسلة من الاستراتيجيات والخطط الوطنية الطويلة الأجل الرامية إلى تعزيز السلام والأمن، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحماية حقوق الإنسان. وأصدر أيضاً قانوناً بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً لالتزاماته بموجب الاتفاقية الدولية لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم، وهي آخر اتفاقية انضم إليها البلد. وأوفى العراق أيضاً بالتزاماته من حيث الاستعراضات العادية والشاملة والدورية.

٨٣ - واستطرد قائلاً إن العراقيين ما برحوا لعقود وما زالوا معرضين لخطر العنف، واستمر سفك الدماء على أيدي الإرهابيين تحت مسميات مختلفة، آخرها عصابات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الذي ارتكب جرائم فظيعة مثل الاختطاف والاغتصاب والاعتداء على الأطفال والإعدام الجماعي. وقد بذلت قوات الأمن بالبلد كل ما في وسعها لمواجهة خطر هذه الجماعة الإرهابية، التي استولت على أراض في جميع أنحاء البلد. وتمكنت الحكومة، بالاستعانة بما يقدمه التحالف الدولي من دعم استشاري وقوات جوية، من تحرير مناطق كثيرة في البلد ووقف هذه العصابات الإرهابية عند حدها.

٨٤ - وقال إن وفده يشكر جميع الدول التي دعمت العراق في مواجهة خطر الإرهاب وقدمت الدعم في حالات الطوارئ للمشردين. وهو يدعو المجتمع الدولي أيضاً إلى زيادة الدعم المقدم إلى العراق الذي يكافح خطراً إرهابياً عابراً للقارات.

٨٥ - السيد حساني نجاد بيركوهي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده يؤمن بحماية حقوق الإنسان واحترام كرامة الإنسان، نظراً لخلفيته التاريخية والثقافية والدينية الغنية، وهو يعترف أيضاً بأهمية التنوع الثقافي بوصفه مصدراً للاحترام والإثراء المتبادلين في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان. والتنوع الثقافي واجب أخلاقي لا غنى عنه لحماية حقوق الإنسان. وبالتالي، فإن احترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي يعزز كل منهما الآخر، ولا سيما في ما يتعلق بالأقليات والشعوب الأصلية.

٨٦ - وأضاف قائلاً إن إعلان فيينا يدعو جميع الدول إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير انفرادية تعوق بجلاء الإعمال الكامل لحقوق الإنسان على النحو المبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومختلف الصكوك الدولية، ولا سيما في ما يتعلق بالحق في مستوى معيشي ملائم للصحة والرفاه. وبناءً عليه، يرحب بلده بتعيين المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ويعرب عن قلقه أن التدابير القسرية الانفرادية تتعارض بالضرورة مع بعض الأحكام الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والقواعد القطعية وغيرها من أحكام القانون العرفي.

٨٧ - وقال إن وفده يعرب عن بالغ القلق أن القوانين واللوائح المنشئة للتدابير القسرية الانفرادية لها أثر في بعض الحالات خارج الحدود الإقليمية ليس على البلدان والسكان المستهدفين فحسب ولكن أيضاً على بلدان أخرى، في انتهاك للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، مما يُحتَمَل أن يدفع هذه الأخيرة إلى اتخاذ تدابير قسرية انفرادية هي الأخرى. ومازال وفده يشعر بقلق بالغ إزاء الأثر السلبي للتدابير القسرية

الانفرادية على الحقوق في الحياة والصحة والرعاية الطبية والمستوى المعيشي اللائق والغذاء والتعليم والعمل والسكن.

٨٨ - وأخيراً، قال إن بلده يرحب بعقد أول حلقة نقاش تُعقَد كل سنتين بشأن مسألة التدابير القسرية الانفرادية وحقوق الإنسان في الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، وبالتقرير المرحلي للجنة الاستشارية التابعة للمجلس، الذي يتضمن توصيات بشأن إقامة آليات لتقييم الأثر السلبي لهذه التدابير على التمتع بحقوق الإنسان وبشأن تعزيز المساءلة.

٨٩ - السيدة نغوين فونغ نغا (فييت نام): قالت إن رفاه وسعادة كل مواطن هما الهدف المنشود من جميع استراتيجيات وسياسات التنمية في بلدها. وقد واصلت فييت نام تعزيز نظامها القانوني وسياساتها ومؤسساتها وفقاً لدستورها لعام ٢٠١٣، وذلك لتحسين حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويُحظَر التمييز بكافة أشكاله حظراً قاطعاً؛ ويُحتَرَم حق الصحافة والحق في التعبير والحق في الحصول على معلومات احتراماً كاملاً ويجري تعزيز هذه الحقوق في ظل الدور المتزايد للإعلام. ونُفِّذَت برامج مختلفة اجتماعية واقتصادية بغرض كفالة الإدماج والحماية الاجتماعيين للجميع. وقد حققت فييت نام إنجازات هامة، بفضل التزامها السياسي والمشاركة الفعالة لجميع الأطراف صاحبة المصلحة، في كفالة توفير مستوى أعلى للمعيشة واحترام حقوق الإنسان في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

٩٠ - وأردفت قائلة إن فييت نام تشترك في الهدف العالمي المتمثل في التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومع ذلك مازالت هناك اختلافات في النظرة إلى حقوق الإنسان وتقديرها بسبب تنوع الخلفيات التاريخية والاجتماعية والثقافية والإنمائية. وأكثر النهج البناءة العالمية التي يمكن اتباعها لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان هو الحوار والتعاون على أساس احترام السيادة وعدم التدخل والتفاهم المتبادل. ويؤدي كل من الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان بصفة خاصة دوراً محورياً في هذا الصدد. وثبت أن الاستعراض الدوري الشامل، المستند إلى مبادئ الشمول والإنصاف والتعاون، آلية فعالة وناجحة في مجال حقوق الإنسان.

٩١ - وأشارت إلى أن فييت نام، بوصفها عضواً مسؤولاً في مجلس حقوق الإنسان، أسهمت بشكل موضوعي في عمل المجلس بتعزيز جدول أعماله المتوازن، والتمسك بمبادئ القانون الدولي، ودعم الحوار والتعاون. وما برح بلدها ينفذ بفعالية جميع التوصيات المقبولة من الاستعراض الدوري الشامل، وهو حالياً بصدد إعداد تقريره الوطني عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتشارك فييت نام أيضاً في الحوارات الثنائية البناءة التي تُجرى بانتظام بشأن حقوق الإنسان مع عدة شركاء، وتشارك بنشاط في الجهود الإقليمية، لا سيما اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، واللجنة المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل التابعة للرابطة نفسها.

٩٢ - وقالت إن تزايد النزاعات والعنف المفرط والأزمات الإنسانية في شتى أنحاء العالم يتسبب في حرمان الملايين من حقوقهم واحتياجاتهم الأساسية. ويجب أن يسعى المجتمع الدولي إلى ضمان توطيد السلام والاستقرار والتنمية المستدامة باعتبارها جميعاً شروطاً لا غنى عنها للتمتع الكامل بحقوق الإنسان. وقد أدمجت الخطة التحولية لعام ٢٠٣٠ في صلبها مسألة احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، والقضاء على عدم المساواة في جميع الأهداف والغايات، مع إيلاء الأولوية للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن شأن

تنفيذ هذه الخطة الشاملة أن يعالج الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والنزاعات وأن يكفل ألا يتخلف أحد عن الركب.

٩٣ - رئيس الأساقفة أوزا (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد الحق في الحياة وفي الحرية وفي الأمن الشخصي، في حين أن البابا فرانسيس ذكَّر العالم أن الحق في الحياة يقبع في أساس التنمية البشرية المتكاملة. غير أن أساس حقوق الإنسان المذكور مازال يقابَل بالرفض والتجاهل، وبالاحتقار أحياناً في أنحاء العالم. والحالة المزرية التي يعانيها أضعف أفراد المجتمع — الذين لم يولدوا بعد، وكبار السن، وذوو الإعاقة، وضحايا الحرب والتطرف العنيف، والمهاجرون واللاجئون، والنساء والفتيات ضحايا الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، والفقراء المعدمون - تستلزم جميعها تجديد الالتزام الدولي بتشجيع وتعزيز الحق في الحياة.

٩٤ - واستطرد قائلاً إن تجديد أي إطار لحقوق الإنسان يضع الحق في الحياة في صلبه من جديد يفترض ضمناً وجود مجتمع يشتمل فهمه للمصلحة العامة على حماية وتعزيز الحق في الحياة للجميع. فالصالح العام لا يقتضي الحماية القانونية لكل حي من لحظة الحمل حتى الوفاة الطبيعية فحسب، ولكن يقتضي أيضاً وجود نظام قانوني وسياسي سليم قادر على حماية البيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن والعمل والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم، والحرية الدينية.

٩٥ - ومضى يقول إن أي إطار دولي مجدد لحقوق الإنسان قائم على حماية الحياة يجب أن يلبي احتياجات الناس، في حين أن الآليات الدولية لحقوق الإنسان يجب ألا تقلل من أهمية حقوق الإنسان الأساسية العالمية من أجل الترويج للفئات والتعاريف "الجديدة" "للحقوق". وكثيراً ما يكون ترتيب الأولويات الانتقائي لحقوق الإنسان والحقوق المدنية سبباً في التشويش على مناقشات اللجنة، على حساب أولئك الذين تُنتَهَك حقوقهم الأساسية.

٩٦ - واستدرك يقول إن الإعلان العالمي ينص على الحق في الحرية الدينية، ومع ذلك تُرتَكَب جرائم بشعة ضد الحرية الدينية، بما يشمل عمليات الإعدام، والإكراه على تغيير الديانة، وفرض الضرائب الدينية المفرطة، ومصادرة الممتلكات. وتتضرر الأقليات الدينية والإثنية أكثر من غيرها من هذه الانتهاكات التي ترتكبها جهات فاعلة من غير الدول غرضها تدمير التنوع الديني والثقافي والإثني. وتعزى هذه الجرائم جزئياً إلى تقاعس الحكومات وتأخرها وقصورها عن مكافحة العنف الذي ترتكبه جهات من غير الدول، وإلى السياسات والقوانين التي تقيد الحرية الدينية وتجرم بعض الأنشطة وأشكال التعبير، مثل قوانين الردة والتجديف.

٩٧ - وأكد أن أعمال العنف التي ترتكب باسم الدين ليست متفشية فحسب ولكنها في تزايد للأسف الشديد. ففي كل بلد تقريباً طرأ فيه تغيير على وضع وحالة الأقليات الدينية، كان هذا التغيير إلى الأسوأ، أحياناً بسبب تمييز قانوني أو دستوري، أو أعمال قتالية طائفية متصلة في كثير من الأحيان بتوترات عرقية أو قبلية، وفي بعض الحالات، بسبب قيام طائفة دينية بقمع طائفة أخرى أو حتى محاولة القضاء عليها. ويدعو وفده الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تعزيز جهودهما الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما في أوقات التدهور الواضح لاحترام تلك الحقوق.

٩٨ - السيد بيدرسن (النرويج): قال إن وفده قدم مشروعي قرارين أثناء الدورة الحالية بشأن حماية المشردين داخلياً وبشأن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان. وهو يعرب عن قلقه إزاء الارتفاع المرعب في أعداد المشردين

داخلياً في شتى أنحاء العالم، الذي تفاقم بسبب النزاعات المسلحة والعنف المتفشي وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان، إلى جانب عدم كفاية الحماية والمساعدة المقدمة لهؤلاء الأشخاص.

٩٩ - وإضافة إلى ذلك، قال إن الضغط المتزايد على المدافعين عن حقوق الإنسان في بلدان عديدة في جميع المناطق، يشكل مدعاة للقلق. ويُجرَّم المدافعون عن حقوق الإنسان ومنظماتهم بصورة متزايدة ويتعرضون للاحتجاز والعقوبة والسجن تعسفاً. وتشكل أيضاً حالات الاختفاء والقتل والتعذيب والأعمال الانتقامية، وكذلك أعمال التخويف والمضايقة والتهديد، مسائل في غاية الخطورة. وتوجد مشكلة عالمية تشكلها الفجوة المتزايدة بين الالتزامات الرسمية للدول في مجال حقوق الإنسان وبين الحالة على أرض الواقع.

١٠٠ - وأشار إلى أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان مسؤولية جميع الدول الأعضاء. ولذلك، يجب أن يحدث التغيير من داخل كل بلد، على أن تلتزم جميع الدول بحماية الأشخاص والمنظمات والشبكات ممن يعملون بجد لتحقيق هذا التغيير عن طريق كفالة وجود بيئة تمكينية مأمونة للمدافعين عن حقوق الإنسان. ويؤيد وفد بلده بقوة عمل المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان ويدعو جميع الدول إلى توجيه دعوة دائمة وقبول أي طلبات للزيارة يتقدم بها المقرر الخاص، الذي ينبغي أن يستكشف أساليب عمل مبتكرة بهدف تعزيز فعالية الولاية المسندة إليه.

١٠١ - وذكر أن النرويج مازالت نصيراً قوياً لحماية المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المدافعات النساء والمدافعون المحتجزون أو المسجونون لممارستهم حقوقهم وحرياتهم الأساسية. وقد دعت جميع الدول الأعضاء إلى الانخراط في مزيد من الحوار بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان لضمان التوصل إلى حل واضح ومبدئي. ولئن لم تتفق الحكومات دائماً مع المدافعين عن حقوق الإنسان، فإن قدرتهم على العمل بأمان ودون خوف من الانتقام عنصر رئيسي لإقامة مجتمعات مستدامة منفتحة ديمقراطية.

١٠٢ - ومضى يقول إن الدول يجب أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بضمان حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان وسلامتهم وجميع الأفراد الذين يمارسون الحق في حرية الرأي أو التعبير أو التجمع السلمي أو تكوين الجمعيات. وثمة أهمية بالغة ودور أساسي لكفالة رفاه وسلامة وحرية المدافعين عن حقوق الإنسان وجميع الذين يعربون عن آراء ناقدة، من أجل تعزيز السلام والرخاء والتنمية المستدامة. وحتى يتسنى عكس القمع المتزايد للمدافعين عن حقوق الإنسان، يجب على المجتمع الدولي، عملاً من خلال الجمعية العامة، أن يبعث برسالة واضحة وموحدة لدعم حقوق الإنسان.

١٠٣ - السيدة باخومي (قبرص): قالت إن بلدها لديه سجل جيد في مجال حقوق الإنسان، وتسترشد سياساته بمواقف الاتحاد الأوروبي ويُعجَّل تنفيذها بما يقوم به نشطاء المجتمع المدني الوطني من عمل. ومن المؤسف أن حكومتها، منذ غزو القوات المسلحة التركية لقبرص عام ١٩٧٤ والاحتلال المستمر منذ ذلك الحين لنسبة ٣٦,٢ في المائة من أرضها، لا تستطيع أن تطبق سياساتها المتعلقة بحقوق الإنسان في المناطق المحتلة لعدم تمكنها من ممارسة رقابة فعالة على تلك المناطق. فهي تخضع للسيطرة العامة لتركيا التي أسست إدارة محلية تابعة لها، على نحو ما أكدته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وأدانه قرارا مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و٥٥٠ (١٩٨٤).

١٠٤ - واسترسلت قائلة إن انتهاكات حقوق الإنسان ما برحت تحدث باستمرار منذ عام ١٩٧٤ في المناطق المحتلة، على نحو ما لاحظته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وأصبح ما يقرب من ٠٠٠ ١٧٠ من القبارصة اليونانيين مشردين داخلياً ومحرومين من حقهم في العودة إلى ديارهم ومن التمتع الكامل بحقوقهم في ديارهم وأملاكهم. ويجري بيع واستغلال منازل وممتلكات المشردين داخلياً بصورة غير مشروعة، مما أوجد سبيلاً لحدوث طفرة في البناء وبيع الممتلكات غير مسبوقة منذ ١٩٧٤. وأُعيد توزيع ممتلكات كثيرة على مستوطنين من تركيا الأم. واستمر انتهاج سياسة متعمدة لاستعمار المناطق المحتلة بواسطة مستوطنين أتراك، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

١٠٥ - واستدركت تقول إن بعض التحسينات طرأت منذ أن خفف نظام الاحتلال في عام ٢٠٠٣ القيود المفروضة على حرية التنقل، غير أن المتبقين من الموارنة والقبارصة اليونانيين المحصورين في الجزء المحتل من قبرص مازالوا يتعرضون لظروف عصيبة في حياتهم اليومية بسبب الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان الأساسية التي لهم. وتشكل الممارسات المتبعة ضد الجماعات المحصورة معاملة تمييزية قائمة على أساس أصلهم الإثني وعرقهم ودينهم، على نحو ما أشارت إليه هيئات مختلفة لحقوق الإنسان. ووضع نظام الاحتلال أيضاً عقبات في سبيل التمتع بالحق في حرية الدين، ولا سيما برفض طلبات أداء الشعائر الدينية في الأماكن الدينية المحتلة.

١٠٦ - وأشارت إلى أن الجزء المحتل من قبرص شهد تدميراً ونهباً واسع النطاق للمواقع الدينية والثقافية والتراثية، شملت هدم حوالي ٥٥٠ كنيسة ومعلماً تاريخياً. ويرحب وفدها بالعمل الجاري لترميم دير أندراوس الرسول، أحد أهم المواقع الدينية في الجزيرة. ويعد الأشخاص المفقودون وأسرهم أيضاً شاغلاً إنسانياً هاماً. ويدعو وفدها تركيا إلى الشروع في إجراء تحقيق فعال للتأكد من مصير وظروف اختفاء جميع الأشخاص المفقودين من القبارصة اليونانيين، وفقاً للدعوة التي وجهها العديد من هيئات حقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، يجب على تركيا أن تسمح بالاطلاع دون قيد على جميع المعلومات ذات الصلة في محفوظاتها وأن تتيح الدخول الكامل ودون قيود إلى جميع المناطق، بما في ذلك المناطق العسكرية المسيجة في الجزء المحتل من قبرص وفي تركيا ذاتها، حتى يتسنى استخراج الجثث المدفونة لفحصها.

١٠٧ - واستدركت قائلة إن وفدها يثني على عمل اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص المشتركة بين الطائفتين الذي أسفر عن التعرف على ما يزيد عن ٦٠٣ من الأشخاص المفقودين من القبارصة اليونانيين والأتراك، إلا أن ذلك لا يعفي تركيا من التزاماتها بشأن مسألة الأشخاص المفقودين، لا سيما وأن الهدف الرئيسي لتلك اللجنة يتمثل في إعادة رفات المفقودين إلى أسرهم. ويدعو وفدها تركيا، تمشياً مع مطالب المجتمع الدولي وقرارات وتوصيات الأمم المتحدة وسائر الهيئات الأخرى المعنية، إلى إنهاء الاحتلال في قبرص ووقف انتهاك الحقوق الأساسية لسكانها، مما يتيح لجميع القبارصة مستقبلاً يمكنهم فيه التمتع بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً.

١٠٨ - السيد قديروف (قيرغيزستان): قال إن ضمان الحقوق الأساسية للمهاجرين وأسرهم ينبغي أن يكون أولوية، إلا أن الهجرة الدولية المتزايدة نتيجة للأزمات الاقتصادية والبيئية وللنزاعات المستمرة تستلزم إيجاد سياسات أكثر فعالية لمكافحة الهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر واستغلال العمال. ولذلك يؤيد وفده زيادة تعزيز التعاون الدولي والجهود المنسقة التي تبذلها حكومات بلدان الأصل

وبلدان المرور العابر وبلدان المقصد، وكذلك التعاون مع المنظمات الدولية، وبخاصة منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة.

١٠٩ -وأكد ضرورة تنفيذ برامج للتشغيل، ولا سيما للنساء والشباب المهاجرين. وينبغي أيضاً أن تقام مشاريع تعزز قدرات خدمات الهجرة وإنفاذ القانون والهيئات القضائية، مع إيلاء اهتمام خاص لاستخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل إنشاء قواعد بيانات للهجرة، وتبادل المعلومات والقيام بحملات تثقيفية. ويتعرض المهاجرون، ولا سيما النساء، لخطر التمييز العنصري، والعمل القسري، والاستغلال الجنسي، والاتجار بالبشر. ونظراً لوجود أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ مهاجر من قيرغيزستان يعملون حالياً في الخارج، يعكف بلده على اتخاذ تدابير مؤسسية وتشريعية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة من أجل إيجاد نظام فعال للتشغيل في الخارج وحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

١١٠ -وقال إن سياسة الهجرة الوطنية ببلده تهدف إلى تبسيط الهجرة الداخلية وتهيئة ظروف مواتية لتطوير هجرة العمالة إلى الخارج بشكل متحضر وتعزيز القدرة التنافسية لقطاع سكانها الناشطين اقتصادياً. وتولى الأولوية لإنشاء صناعات جديدة وإيجاد وظائف للمساعدة على استقرار تدفقات الهجرة. واتسم انضمام قيرغيزستان إلى الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية بأهمية استراتيجية، وذلك لأن وجود نظام لحرية حركة اليد العاملة والسلع والخدمات داخل الاتحاد سيوفر فرصاً جيدة لمواطني قيرغيزستان أن يعملوا بشكل قانوني وأن تكون لهم نفس الحقوق كمواطني سائر أعضاء الاتحاد.

١١١ -ومضى يقول إن الأزمة المالية العالمية تسببت في حدوث انخفاض حاد في النمو الاقتصادي وفي عدد تحويلات المهاجرين، فضلاً عن تزايد عدم الاستقرار في السوق وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وهذه العوامل تؤثر تأثيراً خطيراً على التنمية الاقتصادية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، خصوصاً بالنسبة لأقل البلدان نمواً ومن هم في أوضاع تتسم بالهشاشة. وفي هذه البلدان، ثمة أهمية خاصة لتخفيف عبء الدين وإعادة هيكلة الديون، واعتماد إطار قانوني متعدد الأطراف لتنظيم إعادة هيكلة الديون السيادية.

١١٢ -وأشار إلى أن بلده قدم تقريره الوطني إلى اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وقد أشارت اللجنة إلى أن بعض البلدان التي توظف عمالاً مهاجرين من قيرغيزستان ليست أطرافاً في الاتفاقية، مما قد يعوق إعمال حقوق العمال المهاجرين. ولذلك يدعو وفده جميع الدول التي لم تفعل بعد إلى التصديق على الاتفاقية حتى تتمكن من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذاً فعالاً، ومن حماية حقوق العمال وإيجاد بيئة عمل آمنة ومأمونة لجميع العمال.

١١٣ -السيد بولياس (اليونان): قال إن إيجاد نظام قوي متعدد الأطراف لحقوق الإنسان يجب أن يكون على رأس الأولويات لجميع البلدان من أجل تحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار وسيادة القانون، بالنظر إلى تزايد الأزمات الإنسانية والاقتصادية وما ينجم عنها من انتهاكات لحقوق الإنسان. ويسترشد وفده بالقيم المشتركة للاتحاد الأوروبي، ويلتزم بتعزيز وحماية عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها.

١١٤ -وأكد أن اليونان تدعم بنشاط جميع أجهزة ووكالات وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قدمت تقريريها الدوريين الثانيين بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية. وفي نهاية عام ٢٠١٥، ينتظر بلده أن يزوره الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد قدم أيضاً ترشيحه لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١.

١١٥ -وعلى الصعيد الوطني، قال إن الأولوية في بلده هي تنفيذ سياسة متسقة في مجال حقوق الإنسان تستند إلى مبدأ تمتع الجميع بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً على قدم المساواة، دونما تمييز لأي سبب من الأسباب. ويمثل الانفتاح والشفافية وتوجيه دعوة مفتوحة إلى جميع آليات حقوق الإنسان عناصر رئيسية في هذا المسعى. وتركز اليونان، التي تضررت بشدة من الأزمة الاقتصادية، على وضع خطة وطنية للنمو المستدام قائمة على حقوق الإنسان، واعتماد تدابير للحماية في جميع مجالات السياسة العامة للتكفل بأضعف قطاعات المجتمع. غير أنها تواجه أيضاً عواقب أزمة هجرة غير مسبوقة، وتسعى إلى التعاون مع جميع الجهات الفاعلة المعنية لإدارة تدفقات الهجرة بفعالية وبطريقة إنسانية.

١١٦ -واستطرد قائلاً إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب قبرص ما برحت تُنتهك بصورة مستمرة على مدى الأربعين عاماً الماضية، نتيجة للغزو العسكري التركي في عام ١٩٧٤ والاحتلال المستمر لإقليم البلد. ويوجد كذلك ٤٠ عاماً من الانتهاكات المسجلة لحقوق أقارب المفقودين، وحقوق الأشخاص المشردين، وحقوق القبارصة اليونانيين المحصورين وحقوق الملاك القانونيين للبيوت والعقارات في الجزء المحتل من قبرص. ويعرب وفده عن القلق أن نداءاته تُتَجَاهَل عاماً بعد عام، خصوصاً وأن الأحكام ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لم تنفذ بَعْد، وأن قرارات كثيرة صادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة يُتغاضَى عنها بصورة روتينية.

١١٧ -وأشار إلى أن مسألة الأشخاص المفقودين لها أهمية وحساسية خاصة بالنسبة لليونان، ولا سيما أنها تتعلق بمواطنين يونانيين كثيرين. فمازالت غالبية أسر المفقودين، في قبرص وفي اليونان، تعيش معاناة عدم التيقن من مصير أحبائها. ومازال ٢٠٠ ٠٠٠ تقريباً من القبارصة اليونانيين يعيشون كمشردين ولاجئين في بلدهم. وتمنعهم تركيا من العودة إلى ديار أجدادهم ومن ممارسة حقوقهم القانونية في الملكية. وأدى البيع غير القانوني الهائل لممتلكات القبارصة اليونانيين إلى تفاقم المشكلة. وتدعم اليونان الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة ومجدية وعملية وعادلة لمشكلة قبرص، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ وقيم الاتحاد الأوروبي. ويشعر وفده بالتشجيع من الزخم الحالي المشهود في المفاوضات بين الطائفتين، ويأمل أن يكون بيانه هو الأخير اللازم في هذا الصدد.

١١٨ -السيد جوشي (الهند): قال إن المجتمع الدولي بصدد الشروع في خطة جديدة طموحة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلا أن ما يثير القلق العميق عدم إحراز أي تقدم ملموس، بعد مرور ثلاثة عقود على اعتماد الإعلان بشأن الحق في التنمية، في ما يتعلق بتعزيز الأسس المعيارية والعملية للحق في التنمية، الذي يشكل إعماله الكامل والفعال عاملاً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان للجميع. وينبغي أن تسترشد العولمة وأن تُنظَّم بالحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان على جميع المستويات، بما في ذلك الحق في التنمية.

١١٩ -وأردف يقول إن آفة الإرهاب تشكل تحدياً خطيراً في سبيل التمتع الكامل بحقوق الإنسان، حيث إنها تنتهك الحق الأساسي في الحياة، وتدمر مجتمعات بأكملها وتهدد

السلام والتنمية في كل مكان. ولا يوجد بديل لإدانة الإرهاب ومظاهره إدانة قاطعة واعتماد سياسة عدم التسامح مطلقاً تجاهه.

١٢٠ - وأكد وجوب عدم استخدام حقوق الإنسان كأدوات سياسية. فالادعاء والتجريح بشكل انتقائي للبلدان والرصد المقحم لا يتعارضان مع مبادئ النزاهة والحياد والموضوعية وعدم التدخل فحسب، ولكن أيضاً يعوقان التعاون مع البلد المعني. ولن يتسنى تحقيق تحسينات مستمرة طويلة الأجل في مجال حقوق الإنسان إلا من خلال التعاون والمشاركة التامة من جانب الدول المعنية. لذلك ينبغي أن تركز الجهود الجماعية على توطيد الحوار الحقيقي وتعزيز القدرات الوطنية دون فرض أي شروط خارجية.

١٢١ - وذكر أن الهند، بوصفها بلداً متعدد الأديان ومتعدد الأعراق ومتعدد الثقافات، تفتخر بوحدتها وتنوعها وهي تؤيد جميع الجهود الرامية إلى بناء جسور التفاهم بين الأمم والشعوب والأديان والثقافات. وهي ترفض بشدة جميع مذاهب الإقصاء على أساس العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

١٢٢ - وقد أثار المقررون الخاصون المعنيون بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وبالحق في الغذاء، وبالحق في التعليم، كلٌّ في تقريره، مسائل ذات صلة متعلقة بالإعمال التدريجي لهذه الحقوق. واتخذت الهند خطوات هامة نحو تعزيز إمكانية التقاضي بشأن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية عن طريق سن قوانين تاريخية مثل قانون الأمن الغذائي وقانون الحق في التعليم. وأطلق البلد أيضاً حملة طموحة باسم "الهند النظيفة" للقضاء على التغوط في العراء بحلول عام ٢٠١٩. وأنشأت الحكومة أيضاً عدداً من برامج التأمين على الصعيد الوطني لتوفير تغطية الضمان الاجتماعي للملايين من الفقراء والمحرومين. ويلتزم وفده، عن طريق تعزيز المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، بضمان تحقيق التنمية المستدامة العاجلة الشاملة للجميع بغرض الإعمال الكامل لحقوق الإنسان للجميع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.